ملامح التحول في قيم العمل في المجتمع الجزائري: دراسة تحليلية

تريكي حسان*

ملخّص

شهد المجتمع الجزائري بعد الاستقلال تحولات عميقة وواسعة النطاق في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وهو ما تعكسه العديد من الشواهد الميدانية والمؤشرات الملموسة، التي تجسد أشكال هذا التحول والتغير الذي يمتد بتأثيراته إلى كافة تفاصيل المشهد المجتمعي.

تأسيسا على ذلك وانطلاقا منه، تهدف هذه الدراسة الى كشف وتحليل التحولات التي طرأت على قيم العمل في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية والشواهد الميدانية، التي تعكس مجالات التحول في بنية المجتمع الجزائري. وذلك باتباع منهجية متعددة الأبعاد تسمح بتحليل علمي للطبيعة المتشابكة والمتعددة الأبعاد للنسق القيمي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها؛ تدهور قيمة العمل المنتج، انتشار نظرة دونية للأعمال اليدوية والحرفية وتطور ملحوظ في عمل المرأة، حيث تعزز وجودها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

الكلمات الدالة: العمل، القيم، المجتمع الجزائري، القوى العاملة، الاختيار المهني.

المقدمة

يعد موضوع القيم من المواضيع التي أثارت اهتمام المفكرين والباحثين في ميادين عدة كالفلسفة، علم الاجتماع، التربية وعلم النفس، وهذا ما يؤكد أهميتها باعتبارها تشكل إحدى المحددات المهمة للسلوك الفردي والاجتماعي على حد سواء. وتمثل القيم جانبا رئيسا من ثقافة أي مجتمع، بل يمكن القول أنها تمثل لب الثقافة وجوهرها. وقد ازداد في عصرنا الاهتمام بدراسة القيم وتحليل طبيعتها، لأنها تتصل بكل مجالات الحياة الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، الدينية والجمالية للأفراد والجماعات، فمعرفة قيم مجتمع ما يساعد على رسم مختلف سياسات التخطيط للمستقبل. كما أن عملية التنمية تحتاج إلى تحليل طبيعة القيم، من أجل تدعيم ما يحقق المصلحة العامة للمجتمع ونبذ كل ما يعيق تقدمه. والقيم وإن كانت تتصف بالثبات النسبي، إلا أنها تتغير بتغير مكونات البناء الإجتماعي، وتتباين بتباين المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع. وعليه أصبح موضوع التحول والتغير القيمي من أكثر المواضيع اهتماما في علم الاجتماع اليوم، لما يسمح به من فهم حركية المجتمع وتوجهاته، وتفسير العديد من الظواهر والاختلالات الاجتماعية، ويسهم بالتالي بتحقيق الوقاية منها.

وتستهدف الدراسات الاجتماعية للقيم، معرفة محركات السلوك الإنساني لإستغلالها في دفع عجلة التنمية، وكذلك معرفة القيم السالبة لوضع التخطيطات الملائمة لإحداث تغيير كيفي في السكان، وتغيير نظرتهم لأنفسهم، وللأشياء والموضوعات، فعملية التنمية تحتاج إلى تحليل طبيعة القيم، من أجل تدعيم ما يحقق المصلحة العامة للمجتمع، ونبذ كل ما يعيق تقدمه. كما تظهر أهمية القيم بالنسبة للمجتمع في اعتماده عليها في تدعيم بنيته الإجتماعية، خاصة الثابتة منها والتي لها صفة الدوام، فكلما زاد شيوعها بين أفراده زاد تماسك المجتمع ووحدته.

وتشهد المجتمعات المعاصرة تغيرات كمية ونوعية في جميع مجالات الحياة الإنسانية، فالتغير الاجتماعي الواسع الذي

* قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر.
تاريخ استلام البحث 2016/4/17 وتاريخ قبوله 2016/5/24.

© 2017 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

يحدث اليوم، أدى إلى تغيرات جوهرية في بناء ووظائف المجتمع. والجزائر كغيرها من البلدان النامية، شهدت بعد الاستقلال تحولات متسارعة ومتلاحقة، مست مختلف نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية. وقد أفرزت هذه الحركية آثارا بالغة في البناء الاجتماعي، وهو ما يعكسه تغير العديد من أنماط السلوك والأدوار والعلاقات الاجتماعية، وكذا المعايير والمفاهيم السائدة في المجتمع.

فعلى إثر عمليات التحديث واسعة النطاق، والتصنيع السريع، وموجات الهجرة الريفية الكثيفة والضخمة، والانتشار الواسع للتعليم، والتحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، عرفت البنية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري، تحولات عميقة، وهو ما من شأنه التأثير على قيم العمل لدى الأفراد. وقد جاءت هذه الدراسة لرصد وكشف طبيعة التحول في قيم العمل، خاصة عند شريحة الشباب التي تشكل مستقبل الأمة وعمادها، وذلك من خلال تحليل سوسيولوجي إحصائي يعتمد على ما هو متوفر من إحصائيات رسمية، وبإتباع استراتيجية منهجية تسمح بمعالجة الموضوع على مستوى كمي كيفي.

1 – أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:

1. رصد وكشف التحولات التي طرأت على قيم العمل في المجتمع الجزائري.
2. التعرف على التحولات الهيكلية في القوى العاملة الجزائرية، وكشف الاختلالات المصاحبة لها.
3. تشخيص واقع قيم العمل في المجتمع الجزائري وتوجيه اهتمام القائمين على التخطيط التنموي لوضع البرامج والخطط المناسبة للمحافظة على القيم الايجابية ووقف زحف القيم السلبية.

2 – التأصيل النظري لمفهوم القيم:

تستوجب الدراسة السوسيولوجية تحديدا دقيقا للمفاهيم ذات العلاقة بالظاهرة المعالجة وتوضيح المقصود منها، وهو عمل جوهري وأساسي في أي بحث علمي، وفي دراستنا هذه نقوم بتحديد المفاهيم الأساسية التي سيتم توظيفها في البحث وهي: القيم، تحول القيم وقيم العمل.

1.2 – مفهوم القيم:

لقد اختلفت تعاريف المفكرين للقيمة ويعزى هذا الإختلاف والتباين إلى المنطلقات النظرية والفكرية لهم. وفي علم الإجتماع قدم الباحثون العديد من التعاريف للقيمة، ومن أقدم هذه التعاريف هو تعريف توماس وزناينكي Thomas and Znaniecki في مؤلفهما الشهير الفلاح البولندي: "القيمة الإجتماعية تعني أي معنى ينطوي على مضمون واقعي وتقبله جماعة اجتماعية معينة، كما أن لها معنى محدد حيث تصبح في ضوئه موضوعا معينا، أو نشاطا خاصا (نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، 1985: 505)".

من جهة أخرى يعرف بارسونز T. Parsons في كتابه النسق الاجتماعي القيمة بأنها: " عنصر في نسق رمزي مشترك يعد معيارا، أو مستوى للاختبار بين بدائل التوجيه التي توجد في موقف معين" (Talcott, 1958: 12). وقد اعتبر بارسونز القيمة موجها من موجهات الفعل الاجتماعي، فالفعل يعد سلوكا ناتج عن عملية اختيار بين البدائل، وتستند هذه العملية إلى القيم، بإعتبارها عنصرا في نسق رمزي مشترك يستخدم كمعيار أو كمستوى يتم على أساسه الاختيار بين البدائل المتاحة في إطار الموقف (Levy, 1982: 450, 452).

ومن التعريفات الهامة للمصطلح، والتي نالت إجماعا من طرف المنظرين في علم الإجتماع، تعريف كليد كلاكوهن G.Klukhohn الذي عرف القيمة على أنها: "تصور، واضح أو مضمر، يميز الفرد أو الجماعة ويحدد ما هو مرغوب فيه، بحيث يسمح لنا بالاختيار بين الأساليب المتغيرة للسلوك، والوسائل، والأهداف الخاصة بالفعل (نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، 1985: 506)". كما عرف حليم بركات القيم بأنها: "المعتقدات حول الأمور والغايات، وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم، ومواقفهم، وتصرفاتهم واختياراتهم، وتنظم علاقتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين أنفسهم والمكان والزمان، وتسوغ مواقفهم، وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم، أي تتصل بنوع السلوك المفضل وبمعنى الوجود وغاياته (الزيود، 2006: 23)".

ومن خلال ما سبق، يمكن أن نعرف القيم على أنها أحكام

معيارية يحملها الفرد نحو الموضوعات وأوجه النشاط المختلفة، تشكل محك يحدد على أساسه ما هو مرغوب فيه أو مفضل في موقف توجد فيه عدة بدائل.

2.2- مفهوم تحول القيم:

يعد مفهوم التحول من المفاهيم التي لم تحظ باهتمام كبير من طرف الباحثين الاجتماعيين، بالرغم من الاستعمال الواسع لهذا المفهوم في السنوات الأخيرة. ومن الثابت أن دلالة الاصطلاح لا تبعد عن الدلالة اللغوية، فلغة التحول هو التغير والتبدل، " فتغير الشيء هو تحول عن حالته، تحول وغير الشيء: حوله وبدله (إبن منظور، 1993)". ويعد التحول من المفاهيم التي لها تداخل لغوي مع العديد من المصطلحات، نذكر منها: التغير، التطور، النمو.. إلا أنه توجد هناك فروق نوعية بينها، فالتحول يختلف عن التغير، كون الأول – التحول – يتميز بالشمولية والعمومية والجذرية، أما الثاني – التغير– فهو جزئي محدود النطاق. وقد عرف قاموس علم الاجتماع التحول، على أنه: " تغير اجتماعي سريع نسبيا وواسع النطاق (Robert, 1999: 356)". فالملاحظ أن هذا التعريف يركز على الخصائص الأساسية للتحول وهي الشمولية، العمق والسرعة.

أما مفهوم **تحول القيم**، فهو من المفاهيم الاجتماعية التي يكتنفها الكثير من الغموض، فقد استخدم البعض المفهوم على نطاق ضيق ليقتصر على بعض التحولات في العادات والتقاليد والتغيرات المتتابعة والسريعة في الطرائق الشعبية، وقد يتسع لدى البعض المفهوم ليشمل كافة التحولات السريعة في القيم الثقافية للمجتمع. ويحدث التغير القيمي عادة عندما يتعرض المجتمع إلى تغيرات اجتماعية أو اقتصادية أو تكنولوجية أو أحداث معينة، تفرض على أفراد المجتمع إكتساب قيم جديدة ونبذ قيم قديمة، أو عندما يعاد توزيع القيم حيث كانت القيمة في المنزلة الأولى ولكنها تتحول الى منزلة أقل مما كانت عليه وذلك خضوعا للظرف والموقف (محمد الغالي، 2007: 139).

ويقصد بتغير نسق القيم، التغير في الأوزان النسبية لقيم الفرد والأبعاد التي تنتظم حولها هذه القيم، فالقيم عند تغيرها تصبح أقل أو أكثر توجيها للسلوك، وبالتالي كلما زادت أهمية القيمة كلما ارتفع تأثيرها على الفعل. ويفرق الباحثون بين عملية اكتساب القيم وبين عملية تغيرها **فالأولى:** تعني انضمام قيم جديدة إلى نسق القيم والتخلي أو التنازل عن قيم أخرى، أما **الثانية:** فيقصد بها تغير وضع القيمة على هذا المتصل (التبني – التخلي) داخل النسق القيمي، إلا أنه يجب أن نأخذ في الإعتبار أن هاتين العمليتين غير منفصلتين تماما ومن الصعب الفصل التام بينهما (سيد عبد الله ومحمد خليفة، 2001: 375). وفي هذه الدراسة نقصد بتحول القيم؛ التغير الذي يطرأ على نسق القيمة، وقد يكون رأسيا فيقصد به تعديل وضع القيمة في سلم القيم بالمجتمع، وقد يكون أفقيا فيعني تعديل أو تحول معنى القيمة ومضمونها.

3.2- مفهوم قيم العمل:

إن دراسة قيم العمل تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع، لما لها من أثر بالغ في عملية التنمية الاقتصادية. فقد تكون هذه القيم من معوقات التنمية أو من العوامل الايجابية في دفعها إلى الأمام، باعتبار أن قيم العمل بمثابة محركات لسلوك الإنسان المهني. وقيم العمل هي متداخلة في النسق القيمي العام السائد لدى الأفراد، وعليه فهي تتأثر بالتحولات والتغيرات التي تطرأ في المجتمع، حيث نجدها تتغير تبعا للسياسة الاقتصادية المنتهجة وتتأثر كذلك بالعوامل الاجتماعية والبيئية. فمتغيرات كالدخل والمركز والمكانة الاجتماعية للمهنة ومدى توفر بدائل متاحة، والأفكار المسبقة السائدة في المجتمع حول صلاحية فروع العمل التقليدية والمهن وهرميتها، من حيث الصورة والنفوذ، تؤثر في اختيار الفرد لقراره المهني وسلوكه في العمل.

وتعرف قيم العمل بأنها: "مجموعة الموجهات السلوكية التي تحدد سلوك الفرد داخل عمله، أو فيما يتعلق بالنشاط المهني الذي يمارسه (علاّم وزايد، 1992: 9)". كما عرّفت قيم العمل بأنها: "المفهوم الذي يشير إلى الاتجاهات العامة فيما يتصل أو يتعلق بمعنى رغبات أو اهتمامات الفرد لدور عمله"(قدوري، 2008: 5). في ضوء ما سبق، يمكن أن نعرف قيم العمل على أنها: كل ما يتمثل في الاهتمامات والتفضيلات المرغوب فيها ومواقف الاختيار المرتبطة بقضايا العمل.

3 – قيم العمل في المجتمع الجزائري التقليدي:

لقد كان الإنسان في المجتمع الجزائري التقليدي، يقوم بدور

فعال في العمل والإنتاج خاصة في المجال الفلاحي، وظل في صراع مستمر مع الطبيعة من أجل توفير لقمة العيش بوسائل بدائية، حيث يقطع المسافات الطويلة مشيا على الأقدام للوصول إلى مكان العمل، ويعمل ويكد دون كلل، وفي كل الظروف المناخية في ظل سيادة اقتصاد معاشي يعتمد على الاكتفاء الذاتي. ونستشهد هنا بكتابات عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو P.Bourdieu حول القيمة الاجتماعية للعمل في المجتمع الجزائري التقليدي: "العمل ليس وسيلة لكسب لقمة العيش ولكن وسيلة للحياة (Bourdieu, 2010: 103)". ويضيف بورديو في وصفه للنظرة الاجتماعية للعمل التي كانت سائدة في المجتمع الجزائر بقوله: "الفرد لا يسأل كم سيكسب مقابل قيامه بعمل ما، ولكن بعيدا عن البحث عن الربح يسأل كم يجب أن يعمل من أجل كسب الأجر الذي يلزم لسد حاجياته (Bourdieu, 2010: 103)".

من خلال ما تقدم ووفقا لهذا التصور للعمل، كان المجتمع يقدر الإنسان العامل والمنتج، والبطالة تحاربها قيم المجتمع التقليدي، فالجميع يعمل ويكد في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ويمارس المهن والحرف كافة من أجل كسب القوت.

4 – تراجع قيمة العمل المنتج في المجتمع الجزائري:

تشير المعطيات الإحصائية حول سوق الشغل في الجزائر، إلى اختلال كبير في البنية الاقتصادية، وعدم وجود توازن في توزيع العمالة بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، حيث أدى التوسع السريع في توفير مناصب الشغل إلى ارتفاع كبير في عدد المشتغلين في قطاع الخدمات والإدارة، مع تراجع محسوس في عدد المشتغلين في القطاعات المنتجة المتمثلة في الزراعة، الصناعة والبناء والأشغال العمومية، مثلما توضحه الأرقام الواردة في الجدول التالي:

جدول (1)
توزيع العمالة على مختلف فروع النشاط الاقتصادي للفترة (1977–2015)

القطاعات	1977	1982	1991	1996	2003	2007	2010	2013	2015
الفلاحـــة (%)	35.50	30.48	23.7	17.35	21.1	16.1	11.7	10.6	8.7
الصناعـة (%)	9.66	23.67	14.6	13.31	12	10.6	13.7	13.0	13
البناء والأشغال العمومية (%)	19.17	29.39	13.5	13.33	12	14	19.4	16.6	16.8
إدارة وخدمات (%)	15.67	16.46	48.2	56.0	54.9	59.3	**55.2**	59.8	61.6

Sources: - (1977): Annuaire statistique de L'Algérie 1977-1978.
- O. N. S: enquête emploi et salaire 1982, données statistique 1996, enquête emploi et salaire 2003-2007, activité, emploi & chômage en septembre 2015.

يتضح لنا من خلال المعطيات الاحصائية الواردة في الجدول أعلاه، أن نسبة المشتغلين في قطاع الإدارة والخدمات قد شهدت ارتفاعا كبيرا وسريعا، فقد تضاعفت أربع مرات حلال الفترة (1977–2015)، حيث انتقلت من 15.67% سنة 1977 لتصل إلى 61.6% سنة 2015، ليصبح بذلك هذا القطاع غير المنتج هو المسيطر في الاقتصاد الجزائري والأكثر استقطابا للعمالة، مع تراجع خطير في القطاعات المنتجة على غرار الزراعة والصناعة.

وعلى أثر هذه التغيرات الهيكلية في القوى العاملة الجزائرية، يمكن القول أن المجتمع الجزائري أمام تحول إنتكاسي

(retrogressive change) والذي يعني الانتقال من نمط إنتاجي إلى آخر، ويسفر هذا الإنتقال عن تدمير الشكل الأول وفشل التنظيم الجديد في بلوغ أهدافه، كما يصاحب هذا الانتقال عادة تفكيك المجال الحيوي الذي يتحرك فيه النمطان الجديد والقديم، مما يؤدي إلى تدهور شامل في الأداء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (ولد خليفة، 2009: 134). وقد وصف الباحث والخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول هذا التحول في البنية الاقتصادية "بالاختلال الخطير" الناتج عن التباين الكبيرين بين العمل المنتج والعمل غير المنتج (Mebtoul, 2002: 62).

وتؤكد الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية، أن من أبرز العوامل الكامنة وراء اتجاهات العمالة هو تغير نظم الانتاج وأسواق العمل، فالضغط المتزايد الذي يمارسه كل من المنشآت والعمال تأييدا للتكيف يؤدي إلى تغيير قواعد استحداث الوظائف (غدنز، 2005: 457). في المقابل نجد أن الجانب القيمي له كذلك تأثيرا قويا على تفضيلات الأفراد وإتجاهاتهم واختياراتهم المهنية، وفي هذا الإطار يرى جينزبيرغ Ginzberg: "أن هناك أربعة متغيرات أساسية تتحكم في الاختيار المهني وهي؛ عوامل واقعية، نوع التعليم، اتجاهات الفرد العاطفية و**قيمه** الشخصية والاجتماعية، وكلّ يلعب دورا لا يقل أهمية عن الآخر في عملية الاختيار المهني (حسن الداهري، 2004: 129)". وهذا ما يدل على أن القيم تعتبر أحد العوامل الهامة التي تؤثر في عملية التفضيل والاختيار المهني وبالتالي التأثير في اتجاهات العمالة وتوزيعها على مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وفي المجتمع الجزائري هناك عدة مؤشرات وأدلة تدعم هذا الطرح، مثلما سنوضحه فيما يأتي:

1.4- انجذاب الأفراد نحو العمل الإداري:

شهد قطاع الوظيفة العمومية في الجزائر نموا كبيرا وسريعا في عدد الموظفين، الذين يتوزعون عبر مختلف الأجهزة الإدارية للدولة، مما أدى إلى تشكل طبقة من الموظفين يزداد حجمها سنة بعد أخرى، إذ قفز عدد الموظفين من 300 ألف سنة 1963 إلى 1.719 مليون موظفا سنة 2010، ثم ارتفع العدد ليصل إلى 2.0201 مليون موظفا سنة 2015 (المديرية العامة للوظيفة العمومية، 2016)، وهو عدد ضخم جدا تسبب في ارتفاع كبير في حجم الأجور، وبالتالي رفع النفقات العمومية في الجزائر إلى مستويات قياسية. ويعود انجذاب الأفراد إلى العمل في الوظيف العمومي لعدة عوامل، تتعلق أساسا بنظرة الأفراد إلى العمل المكتبي، وما يحملونه من قيم تجاه الوظائف الإدارية بصفة عامة والحكومية بصفة خاصة، ومن أبرز هذه العوامل:

- انجذاب الأفراد إلى العمل في الوظيف العمومي، لما يوفره من راتب مضمون ووظيفة مستقرة، ومكاسب أخرى كالضمان الاجتماعي، التقاعد والخدمات الاجتماعية.
- النظرة الاجتماعية للعمل الإداري وما يمنحه من مكانة اجتماعية وسلطة تزيد من قوة جاذبيته على المستوى النفسي- الاجتماعي، حيث يرى مصطفى بوتفنوشات أن "في التمثل الاجتماعي التقدم يكمن في العيش في الحضر وفي الوظيفة العمومية أو العمل المأجور، وعلى المستوى الثقافي أغلبية الشباب يحملون نظرة مهتزة عن الحياة بفعل التحولات الاجتماعية الجارية، والتي جعلتهم يتمنون حياة مهنية كياقات بيضاء White collars وضمان أجر أكثر من دون بذل جهد أو إتعاب النفس(Boutefnouchet, 2004: 63)".
- نفور الأفراد من العمل في القطاع الخاص، والذي مازال في الجزائر تسيطر عليه ذهنية متخلفة، حيث لا يتمتع العمال بأدنى الحقوق من تأمين وضمان اجتماعي أو أمن وظيفي، في ظل غياب علاقات مهنية يسودها الاحترام بين صاحب العمل والعامل، إذ تنتشر على نطاق واسع في القطاع الخاص مظاهر الاستغلال في أبشع صوره.
- عدم جاذبية العمل في المجال الاقتصادي الذي أصبح رمزا لعدم الاستقرار وانعدام الأمن الوظيفي، بفعل عمليات الخصخصة والتسريح الجماعي للعمال وغلق وإفلاس الشركات العمومية، إضافة إلى ما يتطلبه من مهارة وتخصص وتكوين، يفتقدها أغلبية المقبلين على سوق العمل في الجزائر.

وبهذا يمكننا القول، أن قطاع الوظيفة العمومية في الجزائر، قد شكل بعد الاستقلال مركز النشاط الاجتماعي المفضل، ويرجع ذلك إلى سببين (بولكعيبات، 2002: 115):

- **السبب الأول:** هو أن القطاعات الأخرى للنشاط كالفلاحة عرفت تراجعا بالنسبة للدخل القومي الخام، وهذا التراجع الكبير وضع المناطق الحضرية تحت الضغط (موجات التحضر الكثيفة والسريعة بعد الاستقلال).

- **السبب الثاني:** انجذاب الأفراد للعمل في الوظيف العمومي مرتبط بالفكرة التي يحملها الأفراد عن هذا القطاع، فقد كان يشكل رمزا لممارسة السلطة التي كان الجزائريون قد حرموا منها لعقود طويلة تحت الاحتلال. ولهذا كان العمل فيه هو بمثابة ممارسة للسلطة، ولعل ذلك هو الذي دفع بيير بورديو للقول بأن الوظيف العمومي في الجزائر كان يعد «جنة المهن».

2.4 – التوسع في قطاع الخدمات:

أصبح قطاع الخدمات إلى جانب العمل الإداري يستقطب نسبة عالية من اليد العاملة النشطة في الجزائر، حيث تشير البيانات الاحصائية الى الارتفاع المستمر والقياسي الذي تشهده نسبة العمالة في قطاعي الادارة والخدمات في السنوات الأخيرة، والتي وصلت إلى 61.6% سنة 2015. فضلا عن ذلك كشفت النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي الوطني، الذي أجري من طرف خبراء الديوان الوطني للإحصاء سنة 2011، أن الجزائر فقدت نسيجها الصناعي خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث تمكن القطاع التجاري من الهيمنة شبه المطلقة على النشاط الاقتصادي في الجزائر، إذ بلغ عدد المؤسسات التجارية 528 ألف و328 مؤسسة بما يعادل 55.1% من مجموع المؤسسات التي تم إحصاؤها بالجزائر، متبوعا بقطاع الخدمات بـ 325 ألف و440 مؤسسة بما يعادل 33.94%، وهكذا تصل نسبة المؤسسات التي تنشط في مجال الخدمات والتجارة إلى 89% من مجموع المؤسسات الاقتصادية.

وما يؤكد كذلك التوسع الكبير لقطاع الخدمات في الجزائر، هو الظاهرة الملفتة للانتباه والتي تنتشر على مستوى الهيئات المكلفة بمساعدة الشباب على القيام بمشاريع استثمارية؛ كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، والمتمثلة في عزوف الشباب عن المشاريع المنتجة الخالقة للثروة وتفضيلهم للمشاريع التي تضمن لهم ربح سريع وسهل. فعلى مستوى وكالات دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) تعرف بعض النشاطات الاستثمارية تشبعا نظرا للعدد المرتفع من الملفات المودعة من طرف الشباب للاستثمار فيها، وتتمثل أساسا في النقل (نقل المسافرين والبضائع) وكراء السيارات... وقد وصل الأمر إلى درجة تجميد منح القروض والمساعدات للاستثمار في هذه الأنشطة من طرف مصالح وزارة العمل والتشغيل.

كما تشير الإحصائيات المتوفرة في مجال توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فروع النشاط إلى سيطرة قطاع الخدمات واحتلاله المرتبة الأولى أمام باقي فروع النشاط الأخرى، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (2)

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط للفترة (2007–2012).

مجموعات فروع النشاط	سنة 2007		سنة2010		سنة 2012	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الخدمات	135151	45.98	167764	46.42	204049	48.57
البناء والأشغال العمومية	100250	34.10	127513	35.29	142222	33.85
الصناعة	54301	18.47	67382	16.99	67517	16.07
الفلاحة والصيد البحري	3401	1.16	3774	1.04	4277	1.02
خدمات ذات صلة بالصناعة	843	0.29	935	0.26	2052	0.49
المجموع	293946	100	361368	100	420117	100

المصدر: وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية لسنة: 2010 و2012.

- Ministère de petite et moyenne entreprises et de l'artisanat, bulletin d'information économique, 2007, P11.

تشير الأرقام الواردة في الجدول السابق، إلى تركز المشاريع الاستثمارية في قطاع الخدمات، حيث أصبح سنة 2012 يضم نسبة 48.57% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر، والأمر الملفت للانتباه أن مجموع الاستثمار في قطاعي الفلاحة والصناعة معا، لا يصل حتى إلى نصف المشاريع الاستثمارية في مجال الخدمات، يفهم من ذلك أن الإنسان الجزائري تحول من الإنتاج إلى الاستهلاك، أي أنه أصبح على هامش العملية الإنتاجية. ففي مرحلة الستينات كان القطاع الفلاحي هو المسيطر، ليتراجع في السبعينات فاسحا المجال لسيطرة القطاع الصناعي، والآن أصبح قطاع الخدمات هو المسيطر أمام تراجع أوجه النشاط الأخرى لاسيما الزراعة والصناعة.

كما تشير الإحصائيات المتوفرة إلى إتساع دائرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، حيث تشكل التجارة نسبة عالية فيها، وهو ما يجعل عدد المشتغلين في قطاع التجارة والخدمات يرتفع بكثير إذا ما أضيف التجار غير الشرعيين إلى التجار القانونيين المصرح بهم. ويشكل القطاع غير الرسمي في الجزائر نسبة 28% من مجموع العمالة في سنة 2008، ويشكل القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات الموازية، فمن بين 1.14 مليون شخصا يشتغلون في القطاع التجاري، يشتغل 592 ألفا بطريقة غير قانونية وهو ما يعادل 53% من العاملين في القطاع التجاري (بودلال، 2014: 17-19).

ويسيطر قطاع الخدمات في الوقت الحاضر على النسبة العظمى والمطلقة من الناتج الإجمالي حتى في البلدان الصناعية المتطورة. وقد حاول العديد من الباحثين تفسير ظاهرة توسع قطاع الخدمات في الاقتصادات المعاصرة، أمثال ألان فيشر (Allan Fisher) وكولين كلارك (Colin Clark) وجان فوراستيه (Jean Fourastié) والذين لاحظوا وجود تحول فى الوظائف والاستثمارات من القطاع الأول (الأعمال الزراعية) إلى القطاع الثانى (الصناعة) وأخيرا القطاع الثالث (الخدمات)، ويعود لهم الفضل فى بروز مصطلح القطاع الثالث Third) (Sector الذي أصبح يستخدم على نطاق واسع لتحليل الهياكل الاقتصادية الوطنية.(Gallouj et Djellal, 2007:16).

كما أعلن عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بل(Daniel Bell) عن بزوغ المجتمع ما بعد الصناعي، والذي وصفه بمجتمع خدمات، وبيَّن أن ثمة تآكلاً في المنظومة القيمية في المجتمع الرأسمالي لاسيما أخلاقيات العمل الإحساس بالرسالة وبالمسؤولية الاجتماعية، والتي كانت مصدر تماسكه في الماضي. ويرى العديد من الباحثين أن توسع قطاع الخدمات وظهور اقتصاد ومجتمع الخدمات مصاحب لبروز مجتمع المعلومات، حيث يرى مارك بورات (Marc Porat) "أن التوسع المستمر في الوظائف المتعلقة بالمعلومات والمعرفة وبصفة عامة التخصصات المتصلة بإنتاج، توزيع ومعالجة المعلومات، مما أدى إلى ظهور اقتصاد المعلومات (Camal et Djellal, 2007: 25).

ويشكل توسع القطاع الثالث اتجاها عاما فى الاقتصادات المعاصرة ويحمل هذا التحول **أبعادا قيمية** تعكس التغير فى المفاهيم والقيم المتعلقة بالعمل، فالخدمات حولت طبيعة العمل، حيث أصبح العمل الانسانى يتجه أكثر نحو الاستقلالية والتفاعل، وبدأ يتجه أكثر نحو مهام فكرية وعلائقية فلم يعد التركيز على الصفات المتعلقة بالقوة العضلية فى العمل، ولكن برزت صفات أخرى كالإبداع، الالتزام، العلاقات المهنية، كما أن العمل المأجور فقد طابعه الجماهيري وكونه نموذج للعمل المستقر (Dominique, 2002:18-25).

وترجع بعض الدراسات العلمية الميل إلى العمل بقطاع الخدمات، إلى طريقة الحياة التي يوفرها، والإستقرار الكبير في التوظيف والتأثر النسبي بتذبذب الأحوال الاقتصادية والراتب الشهري (André, 1972:108). يضاف إلى ذلك الضعف النسبي لإجراءات الضبط والمراقبة والتعامل اليومي مع الجمهور. ويرى محمد علي محمد في هذا الإطار إلى: "أن أغلبية الشباب يعتقدون أن العمل الحر، يمكن أن يتيح فرصا أوسعا لتحقيق مطامحهم من الناحية الاقتصادية على وجه الخصوص (1985)".

5- تدهور قيمة العمل اليدوي والحرفي:

تكشف الشواهد الميدانية والمعطيات الإحصائية، عن تحول خطير في قيم العمل، من خلال انتشار نظرة دونية للأعمال اليدوية والحرفية، خاصة عند فئة الشباب والتي تتمظهر في:

1.5- عزوف الشباب عن التدريب المهني:

بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي سخرتها الدولة الجزائرية لقطاع التدريب المهني، والتي على أثرها أصبح يشهد تطورا وتوسعا ملحوظا في الهياكل والتخصصات، وبالرغم من حملات التحسيس والتوعية التي تنظمها وزارة التكوين والتعليم المهنيين ومديرياتها الولائية لاستقطاب الشباب وحثهم على الإقبال على التدريب، إلا أن هذا القطاع يشهد في السنوات الأخيرة عزوفا خطيرا وانخفاضا كبيرا في أعداد المقبلين عليه. وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن منظومة التدريب المهني تشهد حاليا تسرب يصل إلى نسبة 80%، فنسبة قليلة جدا من المتربصين المسجلين تواصل التدريب حتى نهايته وتتحصل على شهادة نهائية، كما أن نسبة الإقبال على مستوى مؤسسات التدريب المهني لا تزيد عن 48% من مجموع المناصب المفتوحة.

إضافة إلى ظاهرة العزوف وضعف الإقبال على التدريب المهني، هناك ظاهرة أخرى لا تقل خطورة، هي رفض الشباب التسجيل في تخصصات معينة كالفلاحة، البناء والأشغال العمومية، وهو مؤشر عن تحول قيمي في مجال العمل اليدوي والحرفي، في المقابل تشهد تخصصات كالإعلام الآلي والمحاسبة.. إقبالا كثيفا.

2.5- النظرة الدونية للعمل الزراعي:

لقد كان الإنتاج الزراعي الرعوي في المجتمع الجزائري التقليدي الركيزة الأساسية لعملية الإنتاج، التي كانت بدائية تفتقر لأدنى الآلات الحديثة فكان الحرث، الزرع، السقي والحصاد يتم بطريقة يدوية، وهو ما كلف الفلاح عناءا ومشقة كبيرة لكسب عيشه. خاصة وأن التشريعات العقارية الإستعمارية عملت بطرق ملتوية على تمركز الأراضي الزراعية الخصبة في يد الأوربيين، فلم يبق للجزائريين إلا الأراضي الوعرة والأقل خصوبة، ورغم هذه الظروف القاهرة والإمكانيات القليلة والبدائية، إلا أن المجتمع الجزائري في تلك الفترة استطاع أن يحقق اكتفاؤه الذاتي وأمنه الغذائي، بل كانت المنتوجات الوفيرة التي تدرها سهول عنابة ومتيجة تغزو الأسواق الأوربية. فالفلاح الجزائري كان حريصا على خدمة الأرض إلى درجة أن أصبحت علاقته بأرضه علاقة روحية على حد وصف بيير بورديو:" إن العلاقة التي تجمع الفلاح بأرضه هي علاقة روحية أكثر منها نفعية، حيث يشعر الفلاح بأنه تابع لحقله أكثر من كون الحقل ملك له، فهذه الأرض لا تمثل بالنسبة له مادة أولية، ولكن هي بمثابة الأم المرضعة التي يجب الخضوع لها (Bourdieu, 2010:102)". إن هذا الواقع يجعلنا في حيرة من أمرنا ويدفعنا إلى طرح العديد من الأسئلة:

- هل مازال الفلاح الجزائري متعلقا بأرضه وحريصا على خدمتها؟
- هل مازال العمل الزراعي يشكل قيمة عليا في المجتمع الجزائري؟
- ما هي النظرة الاجتماعية السائدة الآن اتجاه العمل الفلاحي؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في ضوء المؤشرات الإحصائية والشواهد الواقعية، والتي تعكس لنا واقع العمل الفلاحي في الجزائر والقيم المرتبطة به.

إن المعطيات الإحصائية والشواهد الميدانية تؤكد جميعها على أن العمل الفلاحي في الجزائر عرف تراجعا كبيرا وخطيرا بعد الاستقلال، فضخامة هذه الظاهرة وتداعياتها على الأمن الغذائي تستحق فعلا الاهتمام، فمساهمة القطاع الفلاحي في الدخل القومي الخام تعرف تراجعا سنة بعد سنة، حيث كان يشكل 34% عام1954، ثم15% سنة 1968 ليصل إلى 10% سنة 1971 (بولكعيبات، 2002: 115)، أما العمالة الفلاحية فقد عرفت بدورها تناقصا، وهو ما توضحه الجدول التالي:

جدول (3)
تطور نسبة العمالة الفلاحية من 1966 إلى 2015

السنوات	1966	1977	1982	1991	1996	2003	2007	2011	2015
نسبة العمالة الفلاحية (%)	58	35.50	30.48	23.7	17.35	21.1	16.1	10.8	8.7

Sources: -1966 Mostafa Boutefnouchet, la société Algérienne en transition, OPU, Alger 2004, P63.

- 1977: Annuaire statistique de l'Algérie 1977-1978.

- O.N.S: enquête emploi et salaire 1982, 1996-2003-2007-2015.

إن الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه توضح حجم النزيف في اليد العاملة الفلاحية، والذي بلغ مستويات قصوى في الفترة ما بين 1966 و1977. ففي مدة عشرية فقط إنتقلت النسبة من 58% إلى 35.50% وهو يشكل تحولا سريعا، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عملية التصنيع المكثف والسريع في مرحلة السبعينات، حيث كانت السياسة التنموية تعطي إمتيازات كبيرة لعمال الصناعة في المقابل يعاني عمال قطاع الفلاحة من غياب ضمانات تتعلق بمناصب العمل، الأمر الذي سرع من موجات النزوح الريفي، وبالتالي هجرة عدد كبير من العمال الزراعيين للريف والعمل الفلاحي، وإلتحاقهم بالصناعة. وفي هذا الإطار يرى مصطفى بوتفنوشات " أن عمل الأرض فقد قيمته أمام نمط معيشي حضري– صناعي– مأجور وهو ما شبهه بالاجتثاث Déracinement الذي تحدث عنه بيير بورديو وعبد المالك صياد ولكن حدث ذلك تحت شكل آخر بعد الاستقلال(Boutefnouchet, 2004: 63)". فموجات الهجرة الريفية تشكل حقا قطعية مع الأرض، فالقيم المتعلقة بارتباط الفلاح وتعلقه بأرضه قد تدهورت، حيث تغيرت العلاقة التي تربط الفلاح بالأرض وتغيرت معها نظرته للعمل الفلاحي، وهو ما أدى إلى ترك الأراضي الزراعية والهجرة إلى المدن (Bourdieu et Sayad, 1964: 161-164).

فإذا كان تراجع العمل الفلاحي في الجزائر يعود إلى عوامل موضوعية تعود أساسا إلى المشاكل التي يتخبط فيها قطاع الفلاحة، كمشكل العقار الفلاحي وغلاء الأسمدة والمواد الأولية، إلا أن هناك عوامل ذاتية تتعلق بالنظرة الدونية للعمل الفلاحي والتحول القيمي تجاه خدمة الأرض والنشاط الفلاحي خاصة عند فئة الشباب، وهو ما تؤكده العديد من المؤشرات والشواهد الميدانية منها:

- بالرغم من الامتيازات التي تقدمها الدولة والتسهيلات التي تمنحها لتشجيع الاستثمار في قطاع الفلاحة كتقديم قروض بدون فائدة ومسح ديون الفلاحين، تدعيم أسعار البذور والأسمدة، تقديم مساعدة تقنية مجانية للفلاحين.. إلا أن الاستثمار في الفلاحة شبه منعدم، حيث بلغ الاستثمار في مجال الفلاحة 1.16% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر. فالشباب المقبلين على الاستثمار من خلال وكالات التشغيل الحكومية، لا يفضلون الإستثمار في القطاع الفلاحي، بل أكثر من ذلك نسبة كبيرة من المشتغلين حاليا في الجزائر في مجال الفلاحة هم من كبار السن وليسوا من الشباب.
- تؤكد الشواهد الميدانية وجود عزوفا كبيرا عن تخصصات الفلاحة في التدريب المهني، حيث تشهد المعاهد الفلاحية تراجعا كبيرا في عدد المتربصين. كما أن أكثر ما يلفت انتباه المتجول في مختلف مناطق الجزائر، منظر المساحات الزراعية الخصبة الشاسعة وهي مهملة لسنوات بدون زراعة، إضافة إلى الغزو المستمر للإسمنت للأراضي الزراعية على غرار ما لحق بأهم وأخصب السهول في الجزائر كسهل متيجة، سهل وهران وسهل عنابة.

فضلا عن ذلك، بدأت تنتشر في المجتمع الجزائري، ظاهرة جديدة تعكس فعلا تراجع القيمة الاجتماعية للعمل الفلاحي، وهي عزوف سكان الأرياف عن خدمة الأرض، والذين أصبحوا يترددون مثلهم مثل سكان المدن على الأسواق لشراء الخضر

والمنتوجات الفلاحية، بعدما كانت تنتشر في السابق زراعة معاشية تؤمن ما هو ضروري من الاستهلاك الغذائي للأسر. فالاقتصاد الريفي الذي كان يعتمد بشكل كلي على القطاع الزراعي، حيث كان يستقطب 70% من العمالة في الريف، لم يعد كذلك بسبب هجرة الريفيين للزراعة ودخول ميادين جديدة من أبرزها التجارة والخدمات، وهو ما توضحه الإحصائيات الواردة في الجدول التالي:

جدول (4)
توزيع القوى العاملة في الجزائر حسب فروع النشاط والمجال المكاني لسنة 2014

فروع النشاط	الحضر		الريف		المجموع	
	العدد (بالألف)	النسبة%	العدد (بالألف)	النسبة%	العدد (بالألف)	النسبة%
الفلاحة	246	3.6	654	19.4	899	8.8
الصناعة	969	14.1	321	23.6	1290	12.6
البناء والأشغال العمومية	1023	14.9	803	23.8	1826	17.8
التجارة والخدمات الادارية	4627	67.4	1599	47.4	6224	60.8
المجموع	6862	100	3377	100	10239	100

Source: O.N.S: activité, emploi & chômage en septembre 2014, bulletin N°683, Alger 2014, P 5.

يتضح لنا جليا من خلال هذا الجدول، أن نسبة معتبرة من العمالة الريفية تتركز في قطاعي التجارة والخدمات الإدارية، حيث بلغت هذه النسبة 47.4%، وهو ما يتناقض مع الفكرة السائدة التي مفادها أن الزراعة هي النشاط الأساسي لسكان الريف. فنسبة العمالة الريفية التي تنشط في الزراعة تشكل فقط 19.4% مما يشكل تحولا عميقا في البنية الاقتصادية الريفية، فقطاعي الإدارة والخدمات غير المنتجين أصبحا يستقطبا أغلبية العمالة الريفية، خاصة فئة الشباب، فالريفي الذي كان حريصا على خدمة الأرض تحول إلى النشاط في ميادين أخرى لم تكن في السابق من اهتماماته وتفضيلاته، وهو مؤشر عن تحول قيمي تجاه خدمة الأرض والعمل الفلاحي بصفة عامة لدى الفرد الجزائري، وهو ما تعكسه تغير التفضيلات المهنية في الريف الجزائري، حيث كان الاشتغال بالعمل الزراعي يمثل قيمة أساسية تعلو كافة القيم الأخرى، الأمر الذي لم يعد كذلك الآن.

وكنتيجة لتراجع القوى العاملة في القطاع الزراعي، أصبحت مساحة الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة غير المستغلة في الجزائر تقدر بـ 3 ملايين هكتار أي قرابة نصف مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والتي تقدر بـ 8 ملايين هكتار، في الوقت الذي بلغت فيه فاتورة استيراد المواد الغذائية 11.6 مليار دولار سنة2015.

3.5- ضعف الإقبال على العمل في قطاع البناء والأشغال العمومية:

تشير المعطيات الاحصائية إلى انخفاض نسبة العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية، فبعدما كانت النسبة تقدر ب 29.39% سنة 1982 أصبحت إبتداء من سنة 1991 إلى غاية 2007 في جوار 13%. فبالرغم من الورشات الضخمة الموجهة أساسا إلى تدعيم البنية التحتية ومشاريع مليونية لانجاز السكنات، وكلها تتطلب يد عاملة كبيرة في قطاع البناء والأشغال العمومية، إلا أن نسبة العمالة في هذا القطاع بقيت ضعيفة ولم تشهد ارتفاعا بسبب الاستعانة بالعمالة الأجنبية في ظل وجود عزوف من طرف الشباب الجزائري عن العمل في هذا الميدان.

وتشير معطيات الواقع إلى وجود نقص كبير في اليد العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية، بسبب استنكاف الأفراد عن العمل اليدوي، فالتأخر المذهل في إنجاز العديد من المشاريع العمرانية في الجزائر في السنوات الأخيرة، يرجعه المقاولون إلى ندرة اليد العاملة، مما اضطر الدولة إلى إسناد المشاريع العمرانية للشركات الأجنبية بما فيها اليد العاملة.

فمن جهة نجد أن نسبة البطالة مرتفعة في أوساط الشباب، وفي المقابل هؤلاء الشباب العاطلين يرفضون العمل أو متابعة التكوين في مجالات تفتح آفاقا كبيرة للعمل كالفلاحة والبناء والأشغال العمومية، بل تعاني هذه القطاعات من نقص كبير في اليد العاملة، وهو ما دفع بالدولة للاستنجاد بالعمالة الصينية لإنجاز مشاريعها. ومن بين العوامل التي شجعت على ظهور هذه القيمة السلبية، هو إنتشار قيم الربح السهل والسريع الذي أدى إلى هروب القوى العاملة من ميادين العمل الدؤوب والمضني في الزراعة والبناء إلى الأعمال المكتبية والخدمية، مع الاتجاه نحو حياة البذخ والاستهلاك اللامحدود في ظل إقتصاد ريعي يرتكز على توزيع الثروة وليس انتاجها، مما أدى إلى إنتشار قيم سلبية نحو العمل والاعتماد على العمالة الوافدة الأجنبية.

وقد لعب التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم عبر تكنولوجيات الإعلام والإتصال المتطورة كالإنترنت، القنوات الفضائية والوسائط المتعددة، دورا هاما في توجيه الاختيار المهني للشباب، فالعمل المنتج ليس هو الطريق لتحقيق التطلعات، بل المظاهر البراقة هي القدوة التي تقدمها وسائل الإعلام، مما أدى إلى فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعيا واستبدالها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية، وهي قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة، بغض النظر عن نوعية العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته (أعضاء هيئة التدريس، 2005: 287–289).

6 – تنامي مشاركة المرأة في القوى العاملة في الجزائر:

شهد عمل المرأة في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا، حيث تعزز وجودها في مختلف أوجه النشاط في قطاع الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي وفي تقلد المسؤوليات واحتلال مراكز السلطة والقرار. ويشكل قطاع التربية والتعليم إلى جانب قطاع الصحة والقضاء من أكبر المجالات التي استقطبت المرأة الجزائرية، حيث بلغت نسبة المعلمات والأستاذات 47.20% من مجموع هيئة التدريس سنة 2000، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 50.93% سنة 2005. أما في قطاع الصحة فقد بلغت نسبة النساء 54% من مجموع الموظفين في مجال الطب التخصصي و73% في الصيدلة. وفي قطاع القضاء بلغ عدد النساء القاضيات 957 قاضية سنة 2004 من مجموع 2897 قاضيا، أما حاليا فقد بلغ عددهن 1056 من بين 3041 قاضيا أي نسبة 34.72% (الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، د ت). كما تشغل المرأة الجزائرية حاليا، 145 مقعدا في البرلمان من أصل 462 مقعدا، بنسبة 31.6%، وهي نسبة كبيرة مقارنة مع بنسبة 7% في البرلمان السابق. وبذلك أصبحت الجزائر تتصدر تصنيف الدول العربية في تمثيل النساء في البرلمان، قبل تونس التي تحتل المرتبة 34 عالميا بنسبة 26.7 بالمائة، ثم العراق في المرتبة 38 بنسبة 25.2 بالمائة والسودان في المرتبة 41 بنسبة 24.6 بالمائة، ثم موريتانيا في المرتبة 55 بنسبة 22.1 بالمائة، كما سمح التصنيف الجديد باحتلال الجزائر مراتب متقدمة مقارنة بعدد من الدول الغربية، مثل فرنسا التي تحتل المرتبة 69. أما فيما يتعلق بالمسؤوليات السياسية؛ يوجد حاليا نساء في منصب وزير في الحكومة، في منصب والي، أمينات عامات للولايات، مفتشات عامات للولايات، رئيسة دائرة. فضلا عن ذلك بلغت نسبة المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي للنساء المشتغلات 1.904 مليون وهو ما يعادل 17,6% من العدد الإجمالي للسكان المشتغلين الذين يقدرون بـ10.788 مليون عاملا، وكانت هذه النسبة تقدر بـ5% سنة 1977 و8,1% سنة 1987 (الديوان الوطني للإحصاء، 2013).

من خلال ما تقدم، يتضح لنا جليا أن المرأة الجزائرية اقتحمت بقوة مختلف أوجه النشاط في المجتمع، فاتسعت بذلك مشاركتها في الحياة العامة وفي مراكز السلطة واتخاذ القرار، وهو ما يعكس تطور مكانتها الاجتماعية وتحسن ملحوظ في وضعها الاجتماعي. ونستنتج من خلال التغيرات التي تم رصدها في مجال عمل المرأة، أن الفعل التحديثي للدولة أدى إلى تحسن المكانة الاجتماعية للمرأة، واستطاع أن يحقق المساواة النسبية بين الرجل والمرأة في المجتمع الجزائري. الأمر

الذي يعكس اتجاه نحو تكريس قيم المساواة بين الرجال والنساء في المجتمع الجزائري، مما يشكل تحولا في البناء القيمي للمجتمع في اتجاه الحداثة.

خلاصة:

في ضوء ما تم عرضه من الشواهد الواقعية والمعطيات الاحصائية، يمكن القول أن قيم العمل في المجتمع الجزائري، قد تغيرت تحت تأثير عوامل عديدة، ويتجلى ذلك في:

- تراجع قيمة العمل المنتج المفيد اجتماعيا، ويظهر ذلك من خلال التوسع الكبير في قطاع الخدمات على حساب القطاعات المنتجة واستقطابه نسبة عالية من اليد العاملة النشطة، إضافة إلى تركز معظم المشاريع الاستثمارية في قطاعات خدماتية غير منتجة، بحثا عن الثراء والكسب السريع. كما أصبح الأفراد أكثر انجذابا إلى العمل المكتبي، لما يمنحه من أمن وظيفي ومكانة اجتماعية وسلطة، وهو ما يعكسه تضاعف عدد الموظفين العموميين في الجزائر بأكثر من 5 مرات في الفترة الممتدة من 1962 إلى 2015.
- شيوع نظرة غير سوية تجاه الأعمال اليدوية والحرفية، تعكسها انتشار ظاهرة عزوف الشباب عن التدريب المهني، مع ضعف الإقبال على التخصصات التكوينية ذات الطابع اليدوي كالفلاحة والبناء والأشغال العمومية، في المقابل تعرف التخصصات المكتبية إقبالا كبيرا من طرف الشباب.
- تراجع قيمة العمل الفلاحي، ويتجلى ذلك أساسا في النزيف الكبير في العمالة الفلاحية، اضافة إلى تغير التفضيلات المهنية في الريف الجزائري، فلم يعد الاشتغال بالعمل الزراعي يمثل قيمة أساسية في الوسط الريفي، حيث أصبحت نسبة عالية من العمالة الريفية تتركز في قطاعي التجارة والإدارة.
- شهد عمل المرأة تطورا كبيرا بعد الاستقلال، حيث تعزز وجودها في مختلف أوجه النشاط في قطاع الوظيف العمومي، القطاع الاقتصادي وفي تقلد المسؤوليات واحتلال مراكز السلطة والقرار.

من خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى حقيقة هامة، وهي أن التحولات والتغيرات الكبيرة التي عرفها المجتمع الجزائري عبر مختلف الفترات التي مر بها، أدت إلى إحداث تغير قيمي كان له آثار جوهرية على نسق القيم المركزي المحدد لهوية المجتمع. وعليه فأن القيام بدراسات سوسيولوجية لتشخيص وتفسير مختلف مظاهر التغير التي طرأت على القيم في المجتمع، أمر ضروري ومفيد جدا لرسم سياسة ناجعة تهدف الى المحافظة على القيم الايجابية، ووقف زحف القيم السلبية وحركة الهدم والإتلاف القيمي التي تستهدف البنية العتيقة في المجتمع، والتي يمكن ان تكون لها انعكاسات مستقبلية خطيرة، خاصة إذا تعلق الامر بقيم الانتماء والارتباط بالوطن.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أعضاء هيئة التدريس لقسم علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية، 2005، **دراسات في علم الاجتماع، الهجرة النفطية والقيم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، 1993، **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الديوان الوطني للإحصاء، 2013، **نشرية الثلاثي الرابع**، الجزائر.

الزيود، ماجد، 2006، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق، الأردن.

المديرية العامة للوظيفة العمومية، 2016، **تعدادات الوظيفة العمومية**، الجزائر.

الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، دت، **المرأة الجزائرية؛ واقع ومعطيات**، الجزائر.

بلكعيبات، إدريس، 2002، تجربة الجزائر في التنمية، قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، ***مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة***، الجزائر، العدد 17.

بودلال، علي، 2014، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000–2010)، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 65، بيروت.

حسن الداهري، صالح، 2004، **سيكولوجية التوجيه المهني ونظرياته**، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.

سيد عبد الله، معتز ومحمد خليفة، عبد اللطيف، 2001، **علم النفس الاجتماعي**، دار غريب القاهرة.

علام، اعتماد، وزايد، أحمد، 1992، **مقياس قيم العمل: الإطار النظري ودليل المقياس**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

علي محمد، محمد، 1985، **الشباب العربي والتغيير الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت.

غدنز، أنتوني، 2005، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

قدوري، سحر، 2008، **منظمات المجتمع المدني ودورها في تفعيل ثقافة قيم العمل في المؤسسات العراقية**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق.

محمد الغالي، بلقاسم، 2007، دور المؤسسة التربوية والتعليمية في عملية غرس القيم، ***مجلة شؤون اجتماعية***، تصدر عن جمعية الاجتماعيين بالشارقة، الامارات العربية المتحدة، العدد 95.

نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، 1985، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية لطلاب قسم علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ولد خليفة، محمد العربي، 2009، **التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، دار النشر راجعي، الجزائر.

المراجع الأجنبية

André, Raffestion. 1972. de l'orientation à l'éducation permanente, CASTEMAN, Paris.

Bourdieu, Pierre. 2010. Sociologie de l'Algérie, édition Quadrige Puf, Paris.

Bourdieu Pierre et Sayad Abdelmalek. 1964. le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, les éditions de Minuit, Paris.

Boutefnouchet, Mostafa. 2004. la société Algérienne en transition, OPU, Alger.

Dictionnaire de sociologie. 1999. le Robert, Ed Seuil, Tours, France.

Dominique, Royer. 2002. Qu'en est-il de la valeur travail dans notre société contemporaine?, Empan n 46, Paris.

Gallouj Camal et Djellal Faridah. 2007. Introduction à l'économie des services, Collection « Économie en + », Presses universitaires de Grenoble, France.

Levy Ander. 1982. Psychologie sociale, tome2, Dunod, Paris.

Mebtoul, Abderrahmane. 2002. L'Agérie face aux défis de la mondialisation, Tome 2, OPU, Alger.

Talcott Parsons. 1958. Social System, 2nd Printing, Glencoe Illinois The Free Press, New York.

Features Shift at Work Values in Algerian Society; Indicators and Semantics

Hacène Triki*

ABSTRACT

After independence, the Algerian society has undergone radical changes, in economic, social and political fields. This results in a large number of concrete indicators that embody forms of transformation and change which extends with its effects throughout the social scene.

This study aims to identify changes in work values in Algerian society after independence. Official statistics reflect the specific areas of change in the social structure of Algerian society. A multi-dimensional methodology has been adopted in the analysis of the complex and multidimensional nature of values in Algerian Society.

The study found a range of results, most notably: declining of the values of work productivity, the inferiority look to hand labor, and a remarkable development in women's work, which strengthen their presence in the various aspects of economic activity.

Keywords: Work, Values, Algerian society, Labor force, Occupational choice.

* Department of Social Sciences, Faculty of Social and Human Sciences,
University of Chadli Bendjedid-El-Tarf, Algeria.

Received on 17/4/2016 and Accepted for Publication on 24/5/2016.